

وهو مذهب ابن عباس واحدي الروايتين عن الصديق وروي ذلك ايضا
الكوفة عن ابن مسعود صورة الزوج الاعني ابي يوسف فان لها مع لجد
ايضا تلك الرواية كما مع الاب وهو الرواية عن ابي بكر فغيره الرواية جعل
لجد كلاب فيعصب الام كما يعصبها الاب والوجه على الرواية الاولى هو اننا
تركنا ظاهرها فلام الثالث في حق الاب واولنا بما كملنا ليزم تفضيلها
عليه مع تساويها في القرب وايدنا تاويله بقول اكثر الصحابة واما في حق لجد
فان بناه عليه ظاهرا لعدم التساوي في القرب ووقع الاختلاف فيما بين الصحابة
ولا استحالته في تفضيل الاثنى على الذكر مع التفاوت في الدرجة كما اذا تركنا احوال
واختلاف وام واخا لال فان المراد الرابع واللاض النصف والماء الباق
فقد فضلت هي بنا الاثنى لزيادة قربة على الذكر وايضا للام حقيقة الولاد
كما للاب فيعصبها ولجد حكم الولاد لا حقيقة فلا يعصبها اذا لا تعصب
مع الاختلاف في السب بل مع الاتفاق في الدرجة وهذه المسئلة في ذلك
الاربع التي استثناه في اول بابنا فان ابا حنيفة ومحمد لم يجعلوا
كالاب هي بنا في الجيرة السدس لان كانت كام الام او لال كام الاب وانه
كانت او اكثر ان كانت اب اي صحبة كالمذكورين فان الفاسدات
ذوي الارحام كما سيأتي في زيادة في الدرجة لان القوي يجب البعد عن
كما سخط بعلها اما اعطاء الجيرة الواحدة السدس فلما رواه ابو عبد
الله بن مسعود بن سحبه وقبيلته بن ذؤيب بن ابي عمير اعطاهما السدس
واما التبرك بينهما في ذلك اذ ان اكثر معتاد في ذلك فلما رواه ابن ام الام

19
جاءت الي الصديق وقالت اعطى صبيحت ولد ابنتي فقال اصبري حتى تشاوري
اصحابي فاني لم اجعل لال اب اب مع نسا ولم اسمي ذلك من رسول الله صلى الله عليه
شيئا ثم سلمهم قسمه المنيعة باعطاء السدس فقال عمل معك احد قسمه بن محمد
بن سلم فاعطاها ذلك ثم جاءت ام الاب اليه وطلبت المنيعة فقال
اريد ان ذلك السدس بينكما وهو لمن انفردت متكما فشركتها فيه وفي رواية اخرى
انه ام الاب جاءت اليه وعرضت ان انا اولي بالمنيعة من الام لانه اذ لو ما تيممت
ولولها ولومت ورثت ولد ولدي فقال هو ذلك السدس فان اجتمعت
فصوب لجد وانما خاطبت به فهو لها حكم بالتشريك بينها فقد اجتمعا على ان
لجيرات الصحبات المتخاضات ينشأ من السدس في التسوية وذهب
ابن ابي ابي الجيرة ام الام تقوم مقام الام مع عدمها فتأخذ الثلث اذ المر
يكن للثمة ولد ولا حرة والسدس اذا كان له احد هما كما ان لجد اب الاب
تقوم مقام الاب عند عدمه واين الاب يقوم مقام الام مع عدمه ثم
ان الام لا يزوجها الا فرضيتها احد من لجدات فلذلك الام لا يزوجها احد من
ورد بانه لا دلالة بالانثى ليس سببا لاستحقاق المدي في رضية المدي ب
سنة البنات وبنات الاخوات لكننا تركنا هذا القياس في لجدات بالسنة
المبررة فيما زاد على السدس فتتفقا بوسقطين اي لجدات كل من سوا
حالت ابويات ام اميات بالامة اما الاميات فلو جرد لا يراها بالام واتحاد
السب الذي هو الامومة واما الابويات فلا اتحاد السببه وحده
ويستقط الابويات دور الاميات ايضا بالاب وهو قوله عثمان وعلي

عباس بن ابي اسحاق

Copyrighted by King Saud University